بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مازالت الزراعة – وستظل – قاعدة الاقتصاد المصري ، ففيها يعيش غالبية السكان – أكثر من 60٪ – ويعمل بها ويتعيش عليها الجانب الأكبر من المجتمع ، وتعطي المواد الخام للصناعة ، كما أنها تقدم نحو 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وهي التي أعانت الشعب المصري على الاستمرار.

والفترات التي تدنت فيها الزراعة تدنى الاقتصاد القومي والعكس صحيح . ومن ثم نحن في غنى عن التأكيد على أهمية ودور الزراعة وضرورة الاهتمام بها عامة . وبالمحاصيل التقليدية خاصة- القطن ، الحبوب ، وفي مقدمتها القمح، قصب السكر، محاصيل الزيوت – ولا نرقص على عزف المنادين بالاهتمام بمحاصيل الفاكهة (الفراولة والكانتلوب) وتصديرها لاستيراد الغذاء لأن النتيجة هي فقد الاستقلال – من لا يملك غذائه لا يملك حريته – ومن ثم ليس بجديد ضرورة التأكيد على دور وأولوية هذا الدور للزراعة ، حيث أنه ترتب على التوجهات الخطأ للتنمية في الدول النامية هو تحولها من دول مصدره إلى دول مستورده للغذاء – جميعها – ومن ثم تختلت موازينها التجارية وزادت مديونياتها الخارجية . وتدنت مستويات ومعدلات التنمية في تلك الدول ، مع فقد جانب من استقلالها اقتصاديًا وسياسيًا .

والزراعة – تاريخيًا – تتسيدها خمسة محاصيل من حيث المساحة وهي (البرسيم/ الذرة/ القطن/ القمح/ الأرز) . فبينما تأتي مساحات البرسيم في المقدمة حيث تتخطى 2 مليون[1] فدان سنويًا – خلال النصف قرن الأخير ، تأتي

---

(1) جدول رقم (1) بالملحق.

الذرة بعد البرسيم بمساحة تبلغ 2 مليون فدان في المتوسط خلال نفس الفترة ولكنها اتجهت للتناقص ، ولكن ليس بمعدل كبير ، أما ثالث المحاصيل المتصدرة للزراعة المصرية فهو القطن تاريخيًا والذي اتجهت مساحته للتناقص الكبير حديثًا حيث تبلغ مساحة القطن نحو 1.5 مليون فدان – خلال نفس الفترة – وتدهورت المساحة خلال العشر سنوات الأخيرة إلى قرابة 0.5 مليون فدان أي ثلث ما كانت عليه خلال النصف قرن وذلك لأسباب اقتصادية ، تجارية ، وأسباب فنية تتعلق بالمحصول والسياسة الزراعية والقائمين عليها تقع مسئولية هذا التدهور في مساحة القطن .

ورابع هذه المحاصيل هو القمح الذي بلغ متوسط مساحته نحو 1.5 مليون فدان خلال نفس الفترة ولكنه ازداد بنحو مليون فدان خلال السنوات الخمس الأخيرة ليصبح المحصول الأول بعد أن كان الرابع .

والمحصول الخامس تاريخيًا هو الأرز الذي بلغت مساحته أقل من مليون فدان حتى الستينيات، ثم تخطت المليون بعد ذلك إلى نحو 1.5 مليون حاليًا .

ومن ثم فإن الترتيب الحالي للمحاصيل الرئيسية هو القمح 2.4 مليون فدان ، فالبرسيم 2.3 مليون فدان ، الذرة 1.9 مليون فدان ، الأرز 1.5 مليون فدان ، ثم القطن 0.6 مليون فدان في المؤخرة . وهذا التبدل في الترتيب يرجع لعوامل اقتصادية في المكان الأول وعوامل فنية في المكان الثاني ، ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن العوامل التي تحدد التركيب المحصولي على المناخ والتربة والسكان والمدن – والأولان هي عوامل فيزيقية والثالث والرابع هي عوامل اقتصادية ، ويتضح مما سبق أن الزيادة في مساحة القمح جاءت من انتقاص مساحة القطن بصفة أساسية .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الزراعة المصرية أمامها الكثير ومن الممكن أن تعطي الكثير ونجيب على سؤال حول إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من السلع الغذائية الأساسية (القمح ، السكر ، الزيوت) . نعم هناك إمكانية كبيرة لو أحسن إدارة القطاع الزراعي ، وتطورت سياسات التوسع الرأسي والتوسع الأفقي ، ونمط توزيع واستغلال الأرض الزراعية وأراضي الدولة بصفة خاصة . وتم تدوير السلطة والمسئولية في القطاع الزراعي .

ومن أهم متطلبات تنمية الزراعة لتوفى بما يطلبه المجتمع منها ما يلي:-

1- القطاع الزراعي قطاع متسع ومتشعب يضم الإنتاج النباتي ، والحيواني ، والداجنى، والسمكي وغير ذلك ، وأهميته وضرورته تسبق باقي قطاعات الاقتصاد القومي ، ومن ثم يجب ألا يترك لإدارة فردية مما يتطلب إنشاء المجلس الزراعي الأعلى برئاسة رئيس الدولة أو من يفوضه ليقوم بوضع السياسة الزراعية والإشراف ومتابعة تنفيذها ، ومراقبة الجوانب القومية في تلك السياسة .

2- إنشاء هيئة - جهة - واحدة للتصدير الزراعي تضم مختلف جمعيات واتحادات المنتجين المصدرين الزراعيين ، تقوم بمهام فتح الأسواق الخارجية والإشراف على مستوى جودة الصادرات الزراعية وهناك من التجارب الدولية العديد الذي يمكن الاستفادة منها .

3- إن مركز البحوث الزراعية بما لديه من إمكانات وكادر علمي وفني - يبلغ نحو 13 ألف باحث - ليس فقط يغطي احتياجات القطاع الزراعي المصري من البحوث ولكن يمكنه أن يغطي احتياجات منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا - ذلك إذا أحسن إدارته وتم تطوير أجهزته الإدارية وتخليصه مما يكبله من معوقات غير معروف لها سبب عضوي - ربما تكون تلك الإعاقة لأسباب أخرى- ، ومن ثم يجب دفع هذا المركز للقيام بدوره في تنمية الزراعة أفقيًا ورأسيا ً.

4- لجهاز الحجر الزراعي دور أساسي في حماية الزراعة مما قد تتعرض له من هجمات خارجية سواء بالنسبة للبذور والسلالات ، أو فيما يتعلق بالمبيدات المستخدمة . ولذلك يجب تطوير ودعم والتشديد على دور الحجر الزراعي لحماية القطاع الزراعي مما قد يتعرض له من الخارج .

5- إن التوسع في زراعات الفاكهة في أراضي داخل الوادي يستقطع من مساحات المحاصيل الإستراتيجية التي لا تجود غالبيتها في الأراضي المستصلحة ومن ثم يجب العمل على المحافظة على مساحات الأراضي المزروعة بتلك المحاصيل داخل الوادي ودفع زراعات الفاكهة خارج الوادي ، ومن الممكن

أن يتأتى ذلك بفرض ضريبة على زراعات الفاكهة في أراضي الوادي وتصاعد تلك الضريبة .

6- قصب السكر محصول إستراتيجي راجعًا إلى ضرورية سلعة السكر، وذلك رغم استخدامه الكبير لمياه الري مما يتطلب التوسع في المحاصيل البديلة لإنتاج السكر وهي بالطبع بنجر السكر - ولكن في ظل سياسة اللامعقول الزراعية تم التوسع في زراعة وإنتاج بنجر السكر دون إنشاء المصانع الكافية لاستيعاب هذا الإنتاج من البنجر لتحويله إلى سكر ، ومن ثم قام الزراع بإهلاك محاصيلهم من البنجر ، وفي هذا الصدد لن نعرض أي مقترحات . ولكن المقترح الرئيسي هو عدل (عكس انقلاب) إدارة القطاع الزراعي لإصلاح كل هذه النقائص وغيرها كثير.

7- المناخ العالمي تغير كثيراً من الناحية الاقتصادية وأصبح يتسم بظاهرتين أساسيتين ، إحداهما اتفاقية تحرير التجارة ، والثانية زيادة التكتلات الاقتصادية ، ومن ثم أصبحت إمكانيات التنمية منفردة للدول الصغيرة صعبة ومحدودة ويلزم دخول تلك الدول في تجمعات اقتصادية وتجارية ، وبالتالي أصبح الطريق المضمون للتنمية والأوسع هو طريق التكامل العربي وفي مقدمته التكامل الزراعي العربي . حقيقة لابد أن نعرفها ، حتى الآن لا يوجد أي تكامل عربي أو تكتل عربي فعال ، وكل ما يعلن عبارة عن دعايات استهلاكية سياسية ليس أكثر .

8- تنظيم وتقنين توزيع واستخدام الأراضي المستصلحة ، وعدم حكرها على جهات أو مؤسسات أو أفراد معينة للتربح منها بدون أي أهداف اجتماعية واقتصادية عامة ، مما يؤثر على نمط الاستخدام وبالتالي على توجهات الإنتاج الزراعي ومستوياته ، وعلى الاكتفاء الذاتي والصادرات الزراعية .

لما سبق وغيره من جوانب المعرفة جاء هذا الكتاب يتناول عدد من محاور الزراعة والتنمية ، يتناولها بالتحليل مع تقصي ما يمكن تناوله منها ، في تسع فصول بالإضافة إلى المقدمة والملاحق .

وقد جاءت هذه الفصول جميعها تصب في ميدان التنمية الزراعية بدءًا من واقع الزراعة المصرية / ثم إستراتيجية التنمية الزراعية في المرحلة القادمة / الزراعة وتحرير الاقتصاد القومي / التكيف الهيكلي المستقبلي للزراعة المصرية / مستقبل إدارة القطاع الزراعي والتنمية/ السوق الشرق أوسطية والزراعي العربية / مستقبل استخدام الموارد الطبيعية في الوطن العربي (الموارد الزراعية) / وأخيرًا ، زيادة إنتاج الغذاء وانعكاساته البيئية .

ومن ثم يتضح تنوع المواضيع المرتبطة بتنمية الزراعة ، ولكل منها أهميته مثل الإدارة، والبيئة ، والتسويق ، والتكامل ، كلها موضوعات ذات أثر على تنمية الزراعة . مع العلم بأن البعض منها في حاجة إلى دراسات أوسع وأعمق بصورة منفردة . نأمل أن يفيد هذا المؤلف في دعم التنمية الزراعية .

والله ولى التوفيق .

أ.د. سعد طه علام

القاهرة / يوليو 2004